م.ت.ف. وحسين يستطيع ان يتباهى « بالتخلي » عن الضفة . ولكن عندما ستحين ساعة الحسم سيقف الى جانب الزعامة التقليدية ضد م.ت.ف.» (دافار ، ١٩٧٤/١٢/٢٢) .

ويظهر ، من ناحية ثانية ، ان تحركات أخرى رافقت مساعي ايجاد مثل هذه الزعامة « البديلة »، وذلك لدعمها من جهة ، ولتكريس الاحتلال من جهة اخرى . ومن بين هذه التحركات (١) القضاء على كيان اللاجئين وتصفية قضيتهم ، اذ أعلن شمعون بيريس في الكنيست يوم ١٩٧٥/١/١٣ ، ان الحكم العسكري الاسرائيلي يصرف « ٥٠ مليون ليرة في السنة لتوطين اللاجئين وان هناك خطة شاملة لتوطين ١٧٥ الف لاجيء في غزة حيث سيقام لاجلهم ١٩ حيا سكنيا ... » (معاريف ، ١٩٧٥/١/١٤) . وأعلن ايضا بعد ذلك « ان ١٥٠٠ عائلة من اللاجئين نقلت للسكن في حي الشيخ رضوان الذي أقيم خصيصا [لتوطين اللاجئين] في رفح ، وان رفح ضمت الى بلدية غزة ، وان هذا الحي سيكون واحدا من عدة احياء [مماثلة] ... » (هآرتس ، ١٩٧٥/٢/٥) . وصرح بيريس ايضا ان توطين لاجئي غزة يتم في القطاع بعد فشل خطة نقلهم الى الضفة الغربية » لانه تبين لنا ان اخلاص العربي لمكان اقامته يأتي بالدرجة الاولى ، وبعد ذلك يأتي اخلاصه لبلاده ... » (هآرتس ، ١٩٧٥/٢/١١) .

(٢) تصفية القوى الوطنية في المناطق المحتلة بواسطة الاعتقال والطرد، وخاصة الجبهة الوطنية الفلسطينية . وقد تبين أن الحكم العسكري «يجابه المصاعب » في محاولات تصفية هذه الجبهة (دافار، ١٩٧٥/٣/٢) .

(٣) الضغط الاقتصادي ضد السكان ، بهدف « اقناع » زعامتهم بتولي مهام الادارة لاصلاح الوضع المتردي ، فقد نشرت أنباء مختلفة عن خطر البطالة في الضفة الغربية ، ودعوات لاغلاق « الجسور المفتوحة » وقطع المساعدات المالية العربية عن السكان والبلديات في الضفة الغربية (يديعوت أحرونوت ، ١٩٧٤/١١/٢٤) . وقد رافقت هذه التحركات ، وغيرها ، محاولات اقامة الحقائق الاستيطانية في المناطق المحتلة .

بيريس لم ييأس

رغم الصعوبات التي واجهها شمعون بيريس في محاولاته التدريجية والصامتة لاقامة نوع من الحكم الاداري الذاتي ، ذكرت المصادر الاسرائيلية مؤخرا انه يعمل على صياغة خطة تعطى بموجبها « صلاحيات ادارية » لسكان المناطق المحتلة ، «وهذه الخطة ستقدم الى الحكومة بعد انتهاء جولة كيسنجر الحالية ... » (يهودا ليطني — هآرتس ١٩٧٥/٣/٢) .

ويستفاد من الانباء ان خطة بيريس ترتكز ايضا الى نواح أخرى ، منها : (١) تعيين موظفين عرب في مناصب ادارية في الحكم العسكري ، وهي مناصب شغلها ، حتى الان ، اليهود . (٢) اقامة هيئة مركزية تكون صلاحياتها أعلى من صلاحيات البلديات . وعلم انه « رغم الرد البارد من قبل السكان ، فان بيريس يواصل جهوده . ويبدو انه سيحتاج الى جهود مضنية لاقناع الزعماء المحليين ، وكذلك أعضاء الحكومة » . (المصدر نفسه ، ١٩٧٥/٣/٦) .

وفسر احد المراسلين الاسرائيليين ، من جهة اخرى ، « عدم يأس » بيريس في محاولاته بقوله : «ان المشكلة القومية تزعج السكان اقل مما تزعجهم مشاكل الخدمات العامة ، وعلى هذه الارضية يمكن رؤية خطط وزير الدفاع بشأن أعطاء صلاحيات ادارية الى سكان المناطق ... ان عرب الضفة عانوا أقل من غيرهم ، فهم ما زالوا يقيمون على أرضهم ، والقضية القومية لا تسري في عظامهم ، كما هو الحال لدى اللاجئين وبقية الفلسطينيين... ولديهم استعداد أكثر للتقدم الاقتصاديوالاجتماعي، فعلى اسرائيل استغلال ذلك بدون ان تكون له علاقة بالمسائل السياسية ... ان معظم قرى الضفة تخلو من الماء او الكهرباء ... واقامة الحكم الاداري الذاتي لا يتطلب اعتبارات سياسية، لان هذا الحكم الاداري لن يشمل شؤون الخارجية والامن ... » (داني روبينشتاين — دافار ، ١٦/ ١٩٧٥/٣) . ويبدو ان البعض استمد تشجيعا من ان « ثلاث قرى في السامرة ، هي سيدا وبيتا والظاهرية ، طلبت من الحكم العسكري اجراء انتخابات بلدية فيها . وتم ذلك بهدوء ... وتدل تجربة الانتخابات في القرى الثلاث على ان عملا